

مركز "شمس" : المستشفيات في قطاع غزة هدف عسكري في انتهاك لقاعدة التمييز ومبدأ التناسب

صحيفة القدس

الخميس

17/7/2025

ص 4

كما وبين مركز "شمس" بأن استهداف الكوادر الطبية في قطاع غزة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي يشكل أحد أخطر أوجه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، إذ لم تقتصر الاعتداءات على تدمير المستشفيات والمرافق الصحية، بل امتدت بشكل مباشر إلى الأطباء والمرضى والسعفين خلال تأديتهم لواجبهم الإنساني، حيث أدى هذا الاستهداف على استشهاد أكثر (٣٤٠) من الكوادر الطبية وإصابة ما يزيد عن (١,١٠٠) بجروح متفاوتة نتيجة القصف المباشر أو إطلاق النار، واعتقال أكثر (٣٦٠). كما ووثقت عدسات للصورين الصحفيين ومنظمات دولية ومحلية حالات متكررة من قتل الكوادر الطبية نتيجة القصف المباشر أو إطلاق النار خلال محاولتهم إنقاذ الجرحى، رغم ارتدائهم للزي المميز ووضوح شاراتهم الطبية. كما سجلت حالات خطف واعتقال لأطباء ومسعفين أثناء اقتحام المستشفيات أو عند مرورهم عبر حواجز عسكرية، في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الأولى التي تنص على حماية الطواقم الطبية في جميع الأحوال.

فهذه للممارسات لا تعرض حياة الطواقم الطبية للخطر فحسب، بل تؤدي إلى شلل كامل في منظومة الإسعاف والطوارئ، وتترك الصايين والمرضى دون رعاية، مما يفاقم حجم الكارثة الإنسانية. كما أن منع الطواقم الطبية من الوصول الآمن إلى مواقع الاستهداف، واحتجازهم أو تهديدهم بالسلاح، يفوض مبدأ الحياد الطبي ويجعل من العمل الإنساني ميدانا للملاحقة والاستهداف، وهو ما يشكل جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي. وأن استمرار هذه السياسة يظهر تعمد الاحتلال تحويل الطواقم الطبية من عنصر حماية ورعاية إلى هدف مشروع في حربه على السكان المدنيين في قطاع غزة.

وطالب مركز "شمس" للجمعية الدولي، وفي مقدمته الأطراف السامية للتعاقد على اتفاقيات جنيف، الذي يقع على عاتقها واجب قانوني وأخلاقي لتفعيل آليات المساءلة، والتحقيق في هذه الجرائم، وضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب. الصمت الدولي، أو الاكتفاء بالتعبير عن "القلق" أو "الأسف"، يرقى إلى مستوى التواطؤ ويشجع الاحتلال على الاستمرار في سياساته المنهجية. كما تقع على عاتق المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية، مسؤولية التحرك الفوري والضغط من أجل فتح ممرات آمنة لدخول الإمدادات الطبية والكوادر الصحية، وإعادة تشغيل المستشفيات المغلقة أو للتضررة، وتقديم الدعم النفسي والعنوي للطواقم التي تعمل في ظروف مروعة.

وقال للركز إن الآثار الترتبية على هذا الاستهداف الممنهج كارثية من كافة الجوانب. فالمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة حرّموا من حقهم في تلقي العلاج، والجرحى الذين يتوافدون إلى المستشفيات جراء القصف اليومي لم يجدوا طواقم طبية أو معدات أو حتى أسرة للعلاج، مما أدى إلى وفاة أعداد كبيرة منهم إما فوراً أو نتيجة مضاعفات تأخر العلاج. كما اضطرت آلاف المرضى للخضوع لعمليات جراحية دون تخدير، أو على الأرض في غرف مزدحمة، في مشاهد تعكس عمق للأساء الإنسانية. النساء الحوامل لم يجدن أماكن آمنة للولادة، فأضطر العديد منهن للولادة في ظروف غير صحية، ما نتسبب في مضاعفات خطيرة للأمهات والأطفال حديثي الولادة. والمرضى النفسيون، ومرضى السرطان، ومرضى الكلى الذين يعتمدون على جلسات غسيل دوري باتوا مهددين بالموت الفوري نتيجة انقطاع الخدمات الصحية.

وبين مركز "شمس" أن هذا التدمير المنهجي خلف آثاراً طويلة الأمد على الصحة العامة في قطاع غزة، حيث أدى تدمير محطات النفايات الطبية وشبكات المياه والصرف الصحي للربطية بالمستشفيات إلى انتشار الأمراض العديدة، وعجز المؤسسات الصحية عن الاستجابة لتفشي الأوبئة. وقد وثقت منظمات حقوقية دولية، مثل منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA)، استهداف أكثر من (٣٥) مستشفى ومركز صحي رئيسي، وخروج العشرات منها عن الخدمة بالكامل، مما يُعد جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تدرج ضمن اختصاصها "تعمد توجيه الهجمات ضد المستشفيات والبناني المختصة للأغراض الطبية" في المادة ٨/٢/٩.

وما يزيد من جسامه هذه الجرائم هو أن استهداف المستشفيات في غزة لا يحدث في إطار معارك ميدانية عشوائية، بل كجزء من خطة عسكرية منظمة تستهدف إفراغ المناطق المدنية من خدماتها الأساسية، ودفع السكان إلى الهجرة القسرية، خاصة في المناطق الواقعة شمال قطاع غزة أو القريبة من حدود ما يسمى بـ"المناطق العازلة". وترافق هذا الاستهداف مع بيانات علنية من جيش الاحتلال الإسرائيلي تُحرّض ضد المرافق الطبية وتبرر قصفها بحجج تتعلق بادعاءات باطلة، وهي ادعاءات طلالا استخدمت لتبرير ارتكاب جرائم حرب، دون تقديم دليل، ودون احترام لمبدأ التناسب أو التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وهو ما يخالف المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

رام الله - كامل جبيل - قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" إنه في خضم العدوان المستمر الذي يتعرض له قطاع غزة، تبرز عمليات استهداف للمستشفيات والمرافق الصحية كواحدة من أخطر الانتهاكات التي ترتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، سواء من حيث الأثر الإنساني أو من حيث الخروقات الفادحة التي تطل القانون الدولي الإنساني.

وأضاف للركز إن قصف للمستشفيات، وإغلاقها قسرياً، ومحاصرتها، أو منع دخول الإمدادات الطبية والساعات الإنسانية، ليست مجرد أفعال حربية بل جرائم ممنهجة تهدف إلى تدمير البنية التحتية الصحية، بل تجريد المواطنين في قطاع غزة من أبسط حقوقهم في العلاج والرعاية، وتحويل الجرحى والمرضى إلى أهداف إضافية في إطار سياسة العقاب الجماعي، وتفريغ غزة من مقومات الحياة.

وشدد مركز "شمس" على أن للمستشفيات، تشكل بموجب القانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، منشآت محمية لا يجوز تحت أي ظرف مهاجمتها. وتنص المادة (١٨) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على أن "المدنيين ومرافق الرعاية الصحية يتمتعون بالحماية في جميع الأحوال"، كما تؤكد المادة (١٩) من اتفاقية جنيف الأولى على أن "المستشفيات المدنية لا يجوز مهاجمتها بأي شكل من الأشكال ويجب أن تكون موضع احترام وحماية". ويتطلب رفع هذه الحماية أن تستخدم هذه المرافق في أعمال تضر بالعدو، وبعد توجيه إنذار وانقضاء مهلة معقولة دون توقف تلك الأعمال، وهو ما لم يحدث في جميع الحالات التي استهدفت فيها إسرائيل للمستشفيات في غزة. ومع ذلك، تستمر قوات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك هذه المبادئ بصورة منهجية، وسط إفلات كامل من العقاب.

وأوضح مركز "شمس" بأن هذا السلوك أدى إلى انهيار شبه تام للنظام الصحي في غزة، إذ لم تقتصر الاعتداءات على تدمير الباني والمرافق، بل شملت قتل الطواقم الطبية أثناء أدائهم لواجبهم الإنساني، واستهداف سيارات الإسعاف، وقطع الكهرباء والماء عن المستشفيات، ومنع إدخال الوقود اللازم لتشغيل المولدات، وتقييد وصول الإمدادات الطبية. هذه الممارسات مجتمعة تمثل انتهاكاً صارخاً للمادة (٥٥) من اتفاقية جنيف الرابعة التي توجب على القوة المحتلة ضمان الإمدادات الغذائية والطبية للسكان المدنيين، وخاصة إذا كانت الموارد المحلية غير كافية، كما هو الحال في غزة بعد سنوات من الحصار الخانق.